الأمم المتحدة S/2022/1009

مجلس الأمن

Distr.: General
29 December 2022
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 27 كانون الأول/ديسمبر 2022 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة

بالنيابة عن الدول الموقعة التي أصبح عددها الآن 15 من أعضاء مجلس الأمن السابقين والحاليين والجدد (إكوادور وألبانيا والإمارات العربية المتحدة وأيرلندا والبرازيل وسويسرا وغابون وفرنسا وكينيا ومالطة والمكسيك والمملكة المتحدة والنرويج والنيجر واليابان)، يشرفني أن أحيل طيه بيان الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن التي أطلقت في كانون الأول/ديسمبر 2021، بناء على المبادرة الثلاثية التي اتخذتها أيرلندا وكينيا والمكسيك في أيلول/سبتمبر 2021 (انظر المرفق الأول).

وفيما يتعلق بالالتزامات المشتركة، يشرفني أيضا أن أحيل طيه اللقاءات المشتركة مع وسائل الإعلام التي عقدتها مختلف الدول الأعضاء في عام 2022 مع توسع مجموعة الدول الموقعة، بشأن أفغانستان وكولومبيا وهايتي واليمن، بالإضافة إلى لقاء مع وسائط الإعلام عقد قبل المناقشة المفتوحة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن في عام 2022 (انظر المرفقات من الثاني إلى السابع).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مونا **يول**
السفيرة
الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة

110123 090123 22-29504 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول للرسالة المؤرخة 27 كانون الأول/ديسمبر 2022 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة

بيان الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن

تلتزم إكوادور وألبانيا والإمارات العربية المتحدة والبرازيل وسويسرا وغابون وفرنسا ومالطة والمملكة المتحدة والنرويج والنيجر واليابان خلال رئاسة كل منها لمجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر 2021 وكانون الثاني/يناير، وآذار/مارس، ونيسان/أبريل، وحزيران/يونيه، وتموز/يوليه، وأيلول/سبتمبر، وتشرين الأول/أكتوبر 2022، وكانون الثاني/يناير، وشباط/فبراير، وأيار/مايو، وحزيران/يونيه، وتموز/يوليه، وأيلول/سبتمبر، وتشرين الأول/أكتوبر، وكانون الأول/ديسمبر 2023 بجعل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية عليا، وبكفالة تنفيذها بطرق محددة وعملية. وتستند هذه الالتزامات إلى المبادرة التي أطلقتها أيرلندا وكينيا والمكسيك في أيلول/سبتمبر 2021.

ونحن نؤمن بما للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من قدرة على إحداث تغيير لتمكين مجلس الأمن من تنفيذ ولايته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين تنفيذا كاملا. ونعقد العزم على النهوض بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وكفالة أن يتناول المجلس موضوع المرأة والسلام والأمن بطريقة منهجية للمساعدة على سد الفجوة المستمرة بين الخطاب والواقع، لا سيما في الميدان.

ومن حق النساء والفتيات المشاركة مشاركة كاملة ومتساوية ومؤثرة في جميع المسائل المتصلة بالسلام والأمن، بما في ذلك منع نشوب النزاعات، وفي التمتع بالحماية في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك الحماية من العنف الجنسي والجنساني، وفقا لقرارات مجلس الأمن وللقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ويتمثل هدفنا المشترك في كفالة إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إدماجا كاملا وهادفا في جميع جوانب عمل مجلس الأمن، بما في ذلك المناقشات الخاصة ببلدان بعينها، ودعم وتقدير العمل البالغ الأهمية الذي تقوم به العاملات في مجال بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان في منع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ على السلام.

وللدفع قدمًا بتنفيذ الإطار المعياري لموضوع المرأة والسلام والأمن، نلتزم بما يلي:

مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومؤثرة في جلسات مجلس الأمن

- تعزيز التوازن بين الجنسين والسعي إلى تحقيق تكافؤ الجنسين لدى الأشخاص الذين ندعوهم إلى تقديم إحاطات إلى مجلس الأمن.
- كفالة تمثيل مقدمات الإحاطات من المجتمع المدني بكل تنوعهن تمثيلًا قويًا في جلسات مجلس الأمن.
- دعم المشاركة الآمنة لمقدمات الإحاطات من المجتمع المدني في جلسات مجلس الأمن، بسبل منها التشاور والتنسيق مع مقدمات الإحاطات المعنيات بهدف تقييم المخاطر ووضع استراتيجيات

مناسبة للحد من المخاطر، والالتزام أيضا بنهج عدم التسامح إطلاقا إزاء الأعمال الانتقامية ضد مقدمات الإحاطات والدعوة إلى المساءلة عن هذه الأفعال.

- لفت الانتباه إلى التوصيات والمسائل ذات الأولوية التي تثيرها مقدمات الإحاطات من المجتمع المدني في جلسات مجلس الأمن وسائر الفرص المتاحة ومتابعتها.

إدراج منظورات جنسانية في جلسات مجلس الأمن ووثائقه

- طلب إدراج التحليل الجنساني بوصفه موضوعا شاملا في الإحاطات التي تقدمها الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن.

- إتاحة بيانات المجتمع المدني وتوصياته المنبثقة عن الجلسات السابقة على سبيل التذكير للأشخاص مقدمي الإحاطات، والطلب إلى الأشخاص مقدمي الإحاطات من الأمم المتحدة التمعن في التوصيات التي سبق للمجتمع المدني تقديمها إلى مجلس الأمن.

- جعل المسائل المتصلة بالمرأة والسلام والأمن موضوع تركيز جليّ لجلسة واحدة على الأقل من جلسات مجلس الأمن المقررة لتغطية منطقة جغرافية معينة أو تخصيص حدث مميز يتناول موضوع المرأة والسلام والأمن تستضيفه كل رئاسة والطلب إلى الأشخاص مقدمي الإحاطات من الأمم المتحدة التركيز على هذا الجانب.

- كفالة تضمين وثائق مجلس الأمن صياغة محكمة تتناول موضوع المرأة والسلام والأمن، مع مراعاة التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والتوصيات المنبثقة عن فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن.

- إدراج منظورات جنسانية أساسية في الأحداث المميزة التي تنظمها رئاساتنا.

- إبراز عمل وتوصيات فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن والتنسيق مع فريق الخبراء غير الرسمي ومجموعات أصدقاء الأمم المتحدة ذات الصلة بهدف كفالة تبادل المعلومات.

توخي الشفافية في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن

- التقيد بالأحكام الواردة في جميع قرارات مجلس الأمن السابقة ذات الصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والدعوة إلى تنفيذها بالكامل.

- إبراز المسائل الرئيسية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والنهوض بها في بيانات مجلس الأمن، وزيادة إظهار مناقشاتنا بشأن المرأة والسلام والأمن، بسبل منها عقد لقاءات مع وسائط الإعلام تتناول المرأة والسلام والأمن.

- إدراج الملامح الرئيسية والتوصيات المتعلقة بموضوع المرأة والسلام والأمن في جلسات الاختتام المعقودة في نهاية فترات رئاساتنا.

- دعوة الأمم المتحدة إلى أن تكون قدوة يحتذى بها في كفالة المشاركة الكاملة والمتساوية والمؤثرة للمرأة في عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة أو تشارك في قيادتها.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة 27 كانون الأول/ديسمبر 2022 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة

لقاء مشترك مع وسائل الإعلام بشأن المرأة والسلام والأمن حول كولومبيا عقده أعضاء مجلس الأمن، ألبانيا والإمارات العربية المتحدة والنرويج، إلى جانب كولومبيا، 20 كانون الثاني/يناير 2022

اليوم، وقبل أن يعقد المجلس جلسة إحاطة ومشاورة بشأن الحالة في كولومبيا، تجتمع النرويج والإمارات العربية المتحدة وألبانيا في إطار التزاماتنا المشتركة بإعطاء الأولوية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن خلال فترات عضويتنا في مجلس الأمن للحث على مشاركة النساء القياديات مشاركة كاملة ومتساوية ومؤثرة في تنفيذ اتفاق السلام في كولومبيا. ويسرنا ويشرفنا أن نقوم بذلك بالاشتراك مع الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة.

وننوّه بالعمل المنجز لضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومؤثرة. فتنفيذ الأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية والفصل المخصص للشؤون الإثنية الوارد في الاتفاق شرط أساسي للسلام الدائم. ونشجع بالتحديد على إيلاء الاهتمام والأولوية بصفة خاصة للفصل المخصص للشؤون الإثنية والأحكام البالغ عددها 130 حكما بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.

لقد أنجز الكثير منذ بدء تنفيذ اتفاق السلام في كولومبيا ولا بد من الإشادة بذلك. ومع أنه قد سجلت زيادة في مشاركة المقاتلات السابقات في مشاريع إنتاجية، لا تزال مشاركتهن الفاعلة والهادفة في إعادة الإدماج الاقتصادي تواجه بعض التحديات. ويجب إحراز مزيد من التقدم، بالنظر إلى أن الإدماج الاقتصادي للمرأة وتمكينها يكتسبان أهمية حاسمة لبناء الاقتصادات، الأمر الذي يضمن بدوره سلاما دائما.

وفي كولومبيا، تعتبر الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أساسية في جهود بناء السلام. وتوجه هذه الخطة المؤشرات الجنسانية الـ 51 المدرجة في الخطة الإطارية لتنفيذ الاتفاق النهائي، المتوخى تنفيذها على مدى 15 عاما، والتي أظهرت بالفعل ارتفاع مستوى التقدم المحرز في تنفيذ 57 في المائة منها. ونتيجة ذلك، هناك 79 في المائة من النساء المشمولات بعملية إعادة الإدماج يشاركن بالفعل في مشاريع إنتاجية.

وأنشأنا مؤسسات وسياسات وبرامج قوية تتضمن منظورا جنسانيا تشمل، من بين أمور أخرى، التمكين السياسي والاقتصادي للنساء، ومنع العنف ومكافحته بجميع أشكاله، وحماية القياديات الاجتماعيات والمدافعات عن حقوق الإنسان، ومشاركة النساء في القوات العامة.

ونتعهد، بوصفنا أعضاء في المجلس، بدعم نساء كولومبيا من خلال إعطاء الأولوية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن خلال فترة عضويتنا. لقد كانت المرأة في صلب الجهود من البداية، وإننا نعلم أن مشاركة النساء أساسية للتوصل إلى سلام مستدام ودائم في كولومبيا. ونتطلع اليوم إلى الاستماع لمقاتلة سابقة في القوات المسلحة الثورية الكولومبية.

المرفق الثالث للرسالة المؤرخة 27 كانون الأول/ديسمبر 2022 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة

لقاء مشترك مع وسائل الإعلام بشأن المرأة والسلام والأمن عقدته ألبانيا والبرازيل والإمارات العربية المتحدة والنرويج قبل جلسة مجلس الأمن عن أفغانستان، 2 آذار/مارس 2022

يجتمع المجلس اليوم لمناقشة الحالة في أفغانستان. ولقد اجتمعت الإمارات العربية المتحدة والنرويج وألبانيا والبرازيل في إطار التزاماتنا المشتركة المتعلقة بمبادئ المرأة والسلام والأمن للتشديد مرة أخرى على الحالة الحرجة التي تعاني منها النساء والفتيات الأفغانيات والحث على مشاركتهن مشاركة كاملة ومتساوية ومؤثرة في أفغانستان. وبوصفنا أعضاء في المجلس، نقف إلى جانب نساء أفغانستان ونلتزم بإعطاء الأولوية لاحتياجاتهن أثناء مناقشاتنا الجارية بشأن دور الأمم المتحدة في أفغانستان.

ونكرر التأكيد على أهمية أن نكفل بأن تفي طالبان بوعدها بفتح المدارس بحلول شهر آذار/مارس الجاري. فالتعافي في أفغانستان لا يمكن أن يحدث بدون عودة النساء إلى العمل وعودة الفتيات إلى المدرسة. ويجب احترام وحماية حقوقهن في التعليم والعمل وحرية التنقل. وسنرصد عن كثب التقدم المحرز من خلال مختلف مصادر المعلومات الواردة من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ونرفع الصوت إذا ظلت حقوق الإنسان والحريات الواجبة لهن تتعرض للاعتداء وتخضع للتقييد والتهديد.

وتقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بعمل مذهل في مجال الدعوة في أفغانستان للتأكيد على أن التمييز ضد النساء والفتيات غير مقبول وأنهن يجب أن يكن في صميم الجهود الرامية إلى بناء أفغانستان فاعلة. وسيؤدي حرمان النساء اللواتي يشكلن نصف السكان من حقوقهن إلى مزيد من البؤس الاقتصادي وفي نهاية المطاف إلى عدم الاستقرار. ويتعين على المجلس أن يبقي حالة النساء والفتيات على رأس الأولويات في جدول الأعمال عندما يتعلق الأمر بأفغانستان.

وعلى الرغم من وعود طالبان باحترام حقوق المرأة، لا نستطع أن نزعم بأننا قد لاحظنا أي تقدم في تمكين النساء.

وعوضا عن ذلك، المؤسسات التي تتولى مهمة حماية حقوقهن لم تعد تعمل، والقيود على حقوق المرأة تتزايد.

ولا بد من حماية الحقوق مثل حرية التعبير والتنقل لجميع الأفغان.

وإننا ندين مضايقة المدافعات عن حقوق الإنسان والاعتداءات عليهن. ونضم صوتنا إلى الدعوة لإجراء تحقيقات في هذه المسائل لكي تتسنى محاسبة الجناة.

واليوم، يجد مجلس الأمن نفسه عند منعطف حاسم، بما أننا نناقش مستقبل وجود الأمم المتحدة في أفغانستان. ونحن نلتزم التزاما قويا بالحفاظ على إمكانية استفادة النساء والفتيات من التعليم ووصولهن إلى أماكن العمل بصورة كاملة، وسنسعى بكل ما أوتينا من عزم وقوة إلى تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك التشديد على أن تمكينهن وحمايتهن ليسا واجبا معنويا وأخلاقيا فحسب بل أيضا ضرورة لتحقيق الرخاء في أفغانستان.

المرفق الرابع للرسالة المؤرخة 27 كانون الأول/ديسمبر 2022 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة

بيان صحفي صادر عن الدول الأعضاء في مجلس الأمن الموقعة على بيان الالتزامات المشتركة المتعلقة بمبادئ المرأة والسلام والأمن (ألبانيا والإمارات العربية المتحدة وأيرلندا والبرازيل وفرنسا وكينيا والمكسيك والمملكة المتحدة والنرويج)، 23 حزيران/يونيه 2022

يجتمع المجلس اليوم لمناقشة الحالة في أفغانستان. ونحن، أعضاء مجلس الأمن الموقعين على بيان الالتزامات المشتركة المتعلقة بمبادئ المرأة والسلام والأمن، استنادا إلى مبادرة الرئاسة الثلاثية في عام 2021، ألبانيا والإمارات العربية المتحدة وأيرلندا والبرازيل وفرنسا وكينيا والمكسيك والمملكة المتحدة والنرويج، اجتمعنا للإعراب عن القلق بشأن الحالة الحرجة للنساء والفتيات في أفغانستان.

منذ استيلاء حركة طالبان العنيف على السلطة في آب/أغسطس 2021، استبعدت النساء بطريقة ممنهجة من الحياة العامة، واللواتي اِحْتَجَجْنَ تعرضن للقمع العنيف أو الترهيب أو الاختطاف أو القتل أو تعرضن لأشكال أخرى من الأعمال الانتقامية. ومما يدعو إلى الأسف الشديد أن حرمان الفتيات بعد الصف السادس من التعليم يتواصل، على الرغم من الوعود والتعهدات المتواصلة للمجتمع الدولي وشعب أفغانستان.

ونحث حركة الطالبان على العدول فورا عن السياسات والممارسات التي تحد حاليا من حقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة للنساء والفتيات الأفغانيات والتي تظل تتسبب بتفاقم الأزمة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية وفي مجال حقوق الإنسان وتقوض الهدف المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في أفغانستان.

وإننا ندعو كافة الأطراف في جميع الظروف إلى احترام وتعزيز التمتع الكامل بحقوق الإنسان لجميع الأفراد، بما يشمل النساء والفتيات، ونذكر بأن من واجب أفغانستان تنفيذ أحكام الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تكون أفغانستان طرفا فيها وملزمة بأحكامها، بما يشمل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وندعم بشدة الولاية المنوطة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لدعم وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وحماية حقوق الإنسان الواجبة لهن بشكل كامل، ومنها التعليم، ومشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومؤثرة وآمنة في جميع مستويات عملية صنع القرار وأطوارها.

وندين بشدة جميع حالات الانتهاكات والتجاوزات والأعمال الانتقامية المرتكبة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان والنساء العاملات في مجال بناء السلام، وناشطات المجتمع المدني، وضد الصحافيات والعاملات في مجالي الرعاية الصحية والمساعدة الإنسانية، وكذلك من كُنَّ منهن مرتبطات سابقا بالحكومة والشرطة والعدالة وقطاع الأمن. ونضم أصواتنا إلى الدعوات القوية لإجراء تحقيقات عاجلة في هذه المسائل لكي تتسنى محاسبة الجناة.

ولا سبيل للإنكار بأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات أمران أساسيان لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والمستدامة في أفغانستان. ولا يمكن أن يحدث التعافي في أفغانستان بدون عودة النساء إلى العمل وعودة الفتيات إلى المدرسة. ويجب ضمان حقوقهن في التعليم والعمل وحرية التنقل واحترامها وحمايتها.

وسنرصد عن كثب التطورات من مختلف المصادر، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان ومنظمات المجتمع المدني، وسنواصل التنديد إذا ظلت حقوق الإنسان والحريات العالمية للنساء والفتيات تتعرض للاعتداء أو تخضع للتقييد والتهديد. ويجب أن تظل حالة النساء والفتيات في أفغانستان في صدارة جدول أعمال مجلس الأمن. وبوصفنا أعضاء في المجلس، إننا نقف إلى جانب جميع نساء وفتيات أفغانستان ونلتزم بإعطاء الأولوية لحقوقهن واحتياجاتهن خلال مناقشاتنا الجارية على مختلف المستويات.

المرفق الخامس للرسالة المؤرخة 27 كانون الأول/ديسمبر 2022 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة

بيان صحفي صادر عن الدول الأعضاء في مجلس الأمن الموقعة على بيان الالتزامات المشتركة المتعلقة بمبادئ المرأة والسلام والأمن (ألبانيا والإمارات العربية المتحدة وأيرلندا والبرازيل وكينيا والمكسيك والمملكة المتحدة والنرويج)، 14 حزيران/يونيه 2022

يجتمع المجلس اليوم لمناقشة الحالة في اليمن. نحن، الموقعين على بيان الالتزامات المشتركة المتعلقة بمبادئ المرأة والسلام والأمن، المبني على مبادرة الرئاسة الثلاثية لعام 2021، ألبانيا والإمارات العربية المتحدة وأيرلندا والبرازيل وكينيا والمكسيك والمملكة المتحدة والنرويج، نجتمع للإعراب عن قلقنا بشأن وضع النساء والفتيات في اليمن، اللواتي تأثرن بشكل غير متناسب بأكثر من سبع سنوات من النزاع، مما أدى إلى تفاقم أوجه عدم المساواة التي تواجهها النساء والفتيات في البلد.

ونرحب بالهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة والتي دخلت حيز التنفيذ في 2 نيسان/أبريل، وبتمديدها في 2 حزيران/يونيه 2022. وندرك أن هذه الهدنة قد خففت بعض المعاناة الإنسانية التي تواجهها العديد من النساء والفتيات في اليمن، بما في ذلك من خلال تحسين حرية تنقل الأشخاص والبضائع في جميع أنحاء اليمن والحد من الخسائر في صفوف المدنيين، ونعرب عن قلقنا إزاء الأثر الإنساني الخطير لاستمرار إغلاق الطرق في محيط تعز، وندعو الحوثيين إلى التصرف بمرونة في المفاوضات وفتح الطرق الرئيسية على الفور.

وندعم جهود المبعوث الخاص للتشاور مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك النساء اليمنيات، كجزء من عملية السلام متعددة المسارات، ونحث على مواصلة إعطاء الأولوية لهذا العمل الذي يتسم بأهمية حاسمة لتحقيق السلام المستدام. وندعو جميع الأطراف إلى ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمؤثرة للمرأة في عملية السلام في اليمن، ونشدد على أهمية التمسك بالتزامها بمشاركة النساء بنسبة 30 في المائة كحد أدنى بما يتماشى مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، على النحو الذي أشير إليه في قرار مجلس الأمن 2624 (2022).

ويساورنا بالغ القلق إزاء تقلص الحيز الذي يعمل فيه المجتمع المدني في اليمن. غالبا ما تكون الناشطات اليمنيات والصحفيات والمحاميات والمدافعات عن حقوق الإنسان والعاملات في مجال بناء السلام أهدافا للاعتقالات التعسفية أو المضايقات أو الأعمال الانتقامية وغيرها من أشكال العنف الجنساني، لا سيما من قبل الحوثيين. وندين بشدة هذه الهجمات ونكرر دعوتنا إلى ضمان حماية النساء ومشاركتهن في جميع عمليات صنع القرار.

والمساواة بين الجنسين والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات أمران أساسيان لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والمستدامة في اليمن. ولا يزال يساورنا القلق إزاء بقاء الحواجز التي تحول دون مشاركة النساء في الاقتصاد اليمني والقوة العاملة، ونحث جميع الأطراف، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، على توفير التدريب والمساعدة الفنية في القطاعات التي توفر سبل المعيشة المستدامة للنساء. ونعرب عن قلقنا إزاء الأثر الذي تخلفه الحرب في أوكرانيا على سوق الأغذية العالمية، لا سيما ارتفاع

أسعار المواد الغذائية والنقص المتزايد في المواد الغذائية الأساسية، الأمر الذي يؤثر على الوضع الاقتصادي للنساء، وخاصة النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية.

وأدى التشريد والفقر وانهيار سيادة القانون إلى إيجاد بيئة كثيرا ما تتعرض فيها النساء والفتيات، بمن فيهن المهاجرات، للعنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ويساورنا بالغ القلق إزاء الأدلة على سياسة استهداف النساء الناشطات سياسيا من قبل الحوثيين. ونحث جميع أطراف النزاع على اعتماد التزامات بمنع العنف الجنسي والتصدي له، وبوضع نهج يركز على الضحايا والناجيات، وبمحاسبة الجناة. ويجب أيضا تيسير قيام الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بتقديم المساعدة وخدمات الدعم المناسبة للناجيات.

ويجب أن تظل حالة النساء والفتيات اليمنيات في صدارة جدول أعمال مجلس الأمن. وبوصفنا أعضاء في المجلس، نقف إلى جانب نساء اليمن ونلتزم بإعطاء الأولوية لاحتياجاتهن أثناء مناقشاتنا الجارية.

المرفق السادس للرسالة المؤرخة 27 كانون الأول/ديسمبر 2022 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة

بيان صحفي مشترك أدلت به البرازيل باسم ألبانيا والإمارات العربية المتحدة وأيرلندا والبرازيل وفرنسا وكينيا والمكسيك والمملكة المتحدة والنرويج، 21 تموز/يوليه 2022

اتخذ مجلس الأمن بالإجماع يوم الجمعة الماضي القرار 2645 (2022) الذي مدد فيه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وحث السلطات الهايتية والمجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات لمعالجة الوضع الحالي. ونحن، أعضاء مجلس الأمن الموقعين على بيان الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن، استنادا إلى مبادرة الرئاسة الثلاثية في عام 2021، ألبانيا والإمارات العربية المتحدة وأيرلندا والبرازيل وفرنسا وكينيا والمكسيك والمملكة المتحدة والنرويج، اجتمعنا للإعراب عن القلق بشأن الحالة الحرجة للنساء والفتيات في هايتي وتسليط الضوء عليها.

وفي المناقشات الأخيرة، بما في ذلك الاجتماع غير الرسمي الذي عقده لأول مرة على الإطلاق فريق الخبراء المعني بالمرأة والسلام والأمن بشأن هايتي في أيلول/سبتمبر 2021، سمعنا كيف ارتبط التدهور السريع لحالة حقوق الإنسان في هايتي، لا سيما في الأحياء التي تسيطر عليها العصابات في منطقة بورت أو برنس الحضرية، بزيادة مقلقة في التقارير الواردة عن العنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك الاغتصاب والاسترقاق الجنسي. وتفيد التقارير بأن هذه الجرائم البغيضة، التي تؤثر في الغالب على النساء والفتيات من جميع الأعمار، ولكن أيضا على الرجال والفتيان، تستخدم عمدا لإثارة الخوف والتسبب بالنزوح القسري.

وعلى الرغم من انتشار العنف الجنسي والعنف الجنساني في هايتي والتنبيهات المختلفة لكيانات الأمم المتحدة بشأنه على مر السنين، تعذَّر دائما تقييم الأبعاد الحقيقية للمشكلة بسبب نقص الإبلاغ. ومن العوامل التي تحول دون إفصاح الضحايا والناجيات عن معاناتهن ارتفاع مستويات انعدام الأمن، وعدم كفاية الخدمات الطبية والنفسية أو آليات التصدي الفعالة، فضلا عن الشعور بالذنب والعار، والوصم، والخوف من الانتقام أو الأعمال الانتقالية، أو المحرَّمات المحيطة بالموضوع. ونتيجة لذلك، غالبا ما يتم إخفاء طبيعة المشكلة بكامل أبعادها.

ولا بد على وجه الاستعجال من التصدي لثقافة الإفلات من العقاب السائدة بشأن ارتكاب جريمة العنف الجنسي والعنف الجنساني في هايتي. وإننا نؤيد الدعوات إلى أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة وشاملة لمساعدة السلطات الهايتية في جهودها الرامية إلى تعزيز التشريعات فضلا عن آليات التصدي الشرطية والقانونية. وتحقيقا لهذه الغاية، من الأهمية بمكان التدريب على تعزيز التصدي للعنف الجنسي والجنساني وزيادة مشاركة النساء، بما في ذلك في المناصب القيادية وفي القوات المسلحة والشرطة الوطنية.

ونحن ندرك الحاجة إلى تعزيز قدرة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي على مساعدة حكومة هايتي في جهودها لتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة، ومنع ارتكاب المزيد من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وكان من أهداف مجلس الأمن بوجه خاص أثناء مناقشة تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي زيادة قدرة المكتب على مساعدة السلطات الوطنية على منع العنف الجنسي

والجنساني والتصدي له. ولذلك، نرحب بالصياغة الجديدة في القرار التي تشجع على تحديد مستشارين في شؤون حماية المرأة، فضلا عن آليات الحماية الأخرى.

إن تعزيز المساواة بين الجنسين والمشاركة الكاملة والمتساوية والمؤثرة للنساء وإدماجهن الاجتماعي والاقتصادي أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والمستدامة في هايتي، مما سيؤدي إلى إرساء أسس السلام الدائم. وبوصفنا أعضاء في المجلس، نقف إلى جانب هايتي ونلتزم بإشراك المنظمات النسائية والقيادات النسائية في مناقشاتنا بشأن الحالة في البلد حتى نتمكن من تحديد احتياجاتهن على نحو ملائم وتعزيز سلامتهن ودعم مشاركتهن السياسية.

المرفق السابع للرسالة المؤرخة 27 كانون الأول/ديسمبر 2022 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة

بيان مشترك صادر عن الدول الموقعة (إكوادور وألبانيا والإمارات العربية المتحدة وأيرلندا والبرازيل وسويسرا وغابون وفرنسا وكينيا ومالطة والمكسيك والمملكة المتحدة والنرويج والنيجر) على الالتزامات المشتركة للنهوض بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أعمال مجلس الأمن، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2022

يشهد العالم أعدادا قياسية من النزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية. وتتعرض النساء للاضطهاد بسبب التعبير عن آرائهن أو لمجرد ممارسة حياتهن اليومية. وفي مناطق مختلفة من العالم، تتعرض حقوق النساء والفتيات للاعتداء. والنساء اللواتي يدافعن عن حقوق المرأة ويساهمن في بناء السلام – يتعرضن للاعتداء بشكل متزايد أيضا.

وتأتلف اليوم مجموعة من 13 عضوا في مجلس الأمن – أعضاء حاليين وسابقين وجددا، وكذلك أعضاء دائمين ومنتخبين – انضموا إلى بيان الالتزامات المشتركة. ولدينا هدف مشترك:

كفالة إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إدماجا كاملا وهادفا في جميع جوانب عمل مجلس الأمن – بما في ذلك إسماع أصوات النساء حول طاولة المجلس في المناقشات الخاصة ببلدان بعينها، – ودعم وتقدير العمل البالغ الأهمية الذي تقوم به العاملات في مجال بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام والحفاظ على السلام.

وفي المناقشة المفتوحة اليوم، طلب بلدي، غابون، من الدول الأعضاء أن تقترح كيف يمكننا النهوض بقدرة المرأة على الصمود وقيادتها كسبيل نحو إحلال السلام في المناطق التي ابتليت بالجماعات المسلحة.

وسعيا لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ عليه، آن الأوان لكي نكف عن الاكتفاء بالتركيز على الجهات الفاعلة في النزاعات والبدء في إيلاء القدر نفسه من الاهتمام للجهات الفاعلة في مجال السلام. وندعو الأمم المتحدة إلى أن تكون قدوة يحتذى بها في كفالة المشاركة الكاملة والمتساوية والمؤثرة للمرأة في عمليات السلام التي تقودها أو تشارك في قيادتها، إدراكا منا بأن المشاركة الكاملة والمتساوية والمؤثرة في جميع جوانب السلام والأمن لا يمكن تحقيقها إلا بدعم مستدام أيضا من الدول الأعضاء.

لقد عززت التزاماتنا المشتركة – بناء على المبادرة التي أطلقتها الرئاسة الثلاثية – العمل الجماعي. ومثالان على ذلك أننا لفتنا انتباه الجمهور إلى التحديات الحرجة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أفغانستان وكولومبيا وهايتي واليمن، فضلا عن التحديات التي تواجهها ضابطات الشرطة في عمليات السلام. وعملنا معا لضمان أن تتضمن وثائق مجلس الأمن صياغة عن المرأة والسلام والأمن تكون أكثر تفصيلا وأكثر تحديدا وتشمل مجالات أكثر من أي وقت مضى.

واستضفنا معا حوالي 80 من مقدمات الإحاطات من المجتمع المدني في جلسات مجلس الأمن منذ بداية الرئاسة الثلاثية في أيلول/سبتمبر 2021. ونحن نلتزم بدعم مشاركتهن الآمنة في هذه الاجتماعات – مع اتباع نهج عدم التسامح مطلقا مع الأعمال الانتقامية.

وبذلك، فإننا نستجيب لدعوة الأمين العام في عام 2020، التي حددت خمسة أهداف لتحقيق تغييرات تحويلية في مجال المرأة والسلام والأمن خلال العقد المقبل.

وحث الأمين العام على بذل جهد شامل لمعالجة الثغرات المتبقية في التنفيذ. ونحن، إذ نقف هنا اليوم، ندعم جهوده الرامية إلى تحويل الدفاع غير المشروط عن حقوق المرأة إلى أحد أبرز معالم عمل الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن، ولا سيما حماية ودعم المدافعات عن حقوق الإنسان والعاملات في مجال بناء السلام.

ولذلك نحث المزيد من البلدان على تكثيف الإجراءات لضمان تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن فعليا بطرق محددة وعملية.

ويجب أن يتمثل هدفنا المشترك في تعزيز وحماية مشاركة المرأة واضطلاعها بدور قيادي بصورة كاملة ومتساوية ومؤثرة في البلدان المتأثرة بالنزاعات أو البلدان التي تواجه أزمات إنسانية.

شكرا.